دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاعات في إفريقيا: حالة مالي نموذجا

The Role of the African Peace and Security Council in Conflict Resolution in Africa: The Case of Mali as a Model

تاريخ استلام المقال: 2025/07/07 تاريخ قبول المقال للنشر: 2025/12/13 تاريخ نشر المقال: 2025/12/29

ط.د/ أحمد الشريف

-كلية الحقوق، جامعة محمد بوضياف مسيلة، (الجزائر)، cheriefahmed166@gmail.com

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل فاعلية مجلس السلم والأمن الإفريقي في إدارة الأزمات الداخلية، من خلال دراسة حالة أزمة مالي. اعتمد المجلس نهجًا دبلوماسيًا توافقيًا، ودعم جهود الوساطة التي قادتها الإيكواس، مع الدعوة إلى العودة للنظام الدستوري. كما استخدم أدوات ضغط سياسية مثل تعليق عضوية مالي وإصدار بيانات حازمة. وساهم في متابعة تنفيذ اتفاق الجزائر بالتنسيق مع الأمم المتحدة. إلا أن المجلس واجه تحديات أبرزها ضعف الإمكانيات وتدخل القوى الخارجية، مما أثر على فاعليته. توصي الدراسة بضرورة تعزيز قدرات المجلس وتطوير آلياته لمواجهة الأزمات المستقبلية.

كلمات مفتاحية: **مجلس السلم والأمن الأفريقي، النزاع في مالي، الدبلوماسية التوافقية، الانقلابات العسكرية، الضغوط السياسية.**

Abstract:

This research aims to analyze the effectiveness of the African Peace and Security Council in managing internal crises, using the case of the Mali crisis as a study model. The Council adopted a diplomatic and consensual approach, supporting mediation efforts led by ECOWAS and calling for a return to constitutional order. It also employed political pressure tools such as suspending Mali's membership and issuing firm statements. The Council contributed to monitoring the implementation of the Algiers Agreement in coordination with the United Nations.

However, it faced challenges, most notably limited resources and foreign interference, which impacted its effectiveness. The study recommends strengthening the Council's capacities and developing its mechanisms to better address future crises.

Keywords: African Peace and Security Council, Mali conflict, consensual diplomacy, military coups, political pressure.

مقدمة:

شهدت الدول الإفريقية منذ استقلالها، سلسلة من الاضطرابات الداخلية التي طالت مختلف القطاعات، لا سيما السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1]، مما دفع إلى ضرورة إحداث تحول في بنيتها التنظيمية. وفي هذا السياق، جاء تأسيس منظمة الاتحاد الإفريقي كبديل لمنظمة الوحدة الإفريقية، استجابة لحاجة ملحّة إلى كيان إقليمي أكثر فاعلية في تعزيز السلم والأمن، والحفاظ على وحدة الدول الإفريقية رغم ما تزخر به من تنوع إثني وعرقي، وسعيًا لتوفير بيئة ملائمة للتنمية المستدامة التي تضمن الرفاهية لشعوب القارة، بما يتماشى مع إمكانياتها المادية والبشرية[2].

ومن أبرز الخطوات التي اتخذها الاتحاد الإفريقي لمواجهة التحديات المتفاقمة في القارة، كان إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي[3]، وهو جهاز استراتيجي تم تصميمه ليكون آلية دائمة وفعالة لحفظ الأمن والاستقرار. وقد أتى هذا التأسيس كرد فعل مباشر على تنامي النزاعات المسلحة والانقلابات العسكرية والأزمات السياسية المتكررة، فضلًا عن تصاعد التهديدات الإرهابية وتردي الأوضاع الإنسانية في عدد من دول الاتحاد.

وقد تأسس المجلس بموجب بروتوكول خاص صادق عليه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الإفريقي خلال دورته العادية الأولى المنعقدة في مدينة ديربان بجنوب إفريقيا بتاريخ 9 يوليو 2002. ورغم أن القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي لم ينص صراحة على استحداث هذا المجلس، فإن الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون فتحت الباب أمام إمكانية إنشاء أجهزة جديدة بقرار من مؤتمر الاتحاد، وهو ما شكّل الأساس القانوني لإصدار البروتوكول المنشئ للمجلس[4].

وبعد مصادقة الأغلبية المطلوبة من الدول الأعضاء عليه (37 دولة)، دخل البروتوكول حيز التنفيذ في 26 ديسمبر 2003، وبدأ المجلس بمزاولة مهامه فعليًا في 25 ماي 2004. ومنذ ذلك الحين، أصبح مجلس السلم والأمن الإفريقي يمثل الآلية المحورية التي يعتمد عليها الاتحاد في إدارة الأزمات والنزاعات،

---

[1] – سلامة الصادق فرابي، جهود الدبلوماسية الجزائرية في التوقيع على إتفاق السلم والمصالحة في مالي (2014-2022)،مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 16، العدد 02، 2024، ص357.

[2] – حمداني أمينة ، جهود مجلس السلم والأمن الإفريقي في مواجهة النزاعات المسلحة الداخلية الإفريقية، مجلة السياسة العالمية، المجلد6، العدد 02، السنة 2022،ص366.

[3] – المرجع نفسه، ص366.

[4] – عبد المنعم جماطي، إجراءات التصدي للإنقلابات في وثائق الاتحاد الإفريقي، مجلة صوت القانون، المجلد الثامن ، العدد خاص ،2022، ص37.

من خلال تبني تدابير وقائية واستباقية، وتفعيل أدوات العمل الدبلوماسي والإنساني والعسكري الرامية إلى حفظ السلم وتعزيزه داخل القارة[1].

أولا –أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة من الناحيتين النظرية والعملية:

من الناحية النظرية، تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة بعمل الاتحاد الإفريقي، لاسيما في مجال فض النزاعات وحفظ السلم، من خلال تسليط الضوء على تجربة واقعية وملموسة.

أما من الناحية العملية، فهي تُمكّن من تقييم أداء إحدى أهم مؤسسات الاتحاد الإفريقي في بيئة معقدة كحالة مالي، بما يسمح باستنتاج الدروس وتقديم مقترحات لتحسين آليات العمل الإقليمي في مواجهة الأزمات.

ثانيا– أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى الآتي:

1–تعرف أهم المواد الواردة في البروتوكول المنشئ للمجلس والمنظمة لعمله.

2– تحليل الدور الذي اضطلع به مجلس السلم والأمن الإفريقي في معالجة النزاع في مالي .

3– تقييم مدى فعالية الآليات التي اعتمدها المجلس في احتواء الأزمة واستعادة الاستقرار السياسي والأمني في مالي.

4– استكشاف التحديات والقيود التي واجهها المجلس أثناء أدائه لمهامه في السياق المالي.

ثالثا–إشكالية الدراسة:

تحاول الدراسة التي بين أيدينا أن تجيب عن إشكالية رئيسية تدور حول : ما مدى فاعلية دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في حل النزاع في دولة مالي وتسويته؟

رابعا– منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استقراء وتفكيك المعطيات المتوفرة حول أزمة مالي، وتحديد التدخلات التي قام بها مجلس السلم والأمن الإفريقي، ومدى استجابتها لمتطلبات الأزمة. كما يتم توظيف منهج دراسة الحالة لدراسة التجربة المالية باعتبارها نموذجًا عمليًا لتدخل المجلس في إحدى النزاعات الإفريقية، ما يتيح فحصًا معمقًا لسياق القرار، وطبيعة الوساطة، ونتائج التدخل، والعوامل المؤثرة في نجاح أو محدودية هذا الدور.

خامسا–خطة الدراسة:

[1] – محمد جعبوب، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاعات في الإفريقية: محاولة تقييم، مجلة مدارات سياسية، عدد ديسمبر ،2017، ص67.

ستقسم الدراسة وفق البناء الهيكلي التالي:

المبحث الأول: الأسس المفاهيمية والتنظيمية لمجلس السلم والأمن الإفريقي

المبحث الثاني: جهود مجلس السلم والامن الافريقي في حل النزاع وتسويته في مالي

*****

المبحث الأول: الأسس المفاهيمية والتنظيمية لمجلس السلم والأمن الإفريقي

مجلس السلم والأمن الإفريقي هو أحد أهم المؤسسات التي أنشأها الاتحاد الإفريقي من أجل مواجهة التحديات الأمنية التي تواجه القارة. فمع تزايد النزاعات والصراعات في بعض مناطق إفريقيا، أصبح من الضروري وجود هيئة قادرة على التنسيق واتخاذ القرارات السريعة والفعالة للحفاظ على السلام والاستقرار.

في هذا المبحث، سنتعرف سوياً على مفهوم مجلس السلم والأمن الإفريقي، ونوضح الأهداف التي يسعى لتحقيقها والمبادئ التي يقوم عليها. كما سنتناول الآليات التي يستخدمها المجلس في عمله اليومي لضمان تنفيذ مهامه على أرض الواقع.

المطلب الأول: مفهوم مجلس السلم والأمن الافريقي

في هذا المطلب، سنتناول أولاً تعريف مجلس السلم والأمن الإفريقي، ثم ننتقل إلى استعراض أهدافه ومبادئه التي تقوم عليها مهامه، مما يساعد على فهم دوره الحيوي في حفظ الأمن وتعزيز الاستقرار في إفريقيا.

الفرع الأول: تعريف مجلس السلم والأمن الأفريقي

يعرف مجلس السلم والأمن الإفريقى على أنه" جهاز دائم لصنع القرارات يعمل على منع النزاعات ، وإدارتها ،وتسويتها داخل الاتحاد، ويهدف إلى تعزيز ترتيبات الأمن الجماعي ،والإنذار المبكر لتسهيل الاستجابة الفعالة للنزاعات والأزمات في إفريقيا"[1].

كما يعتبر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي من بين الهيئات الأمنية التي استحدثها الإتحاد الإفريقي، وهو جهاز إقليمي لصنع القرار فيما يتعلق بصنع وإدارة النزاعات وحل المشكلات التي تواجه الدول الإفريقية، من خلال تعزيز الأمن والسلم والاستقرار في القارة الإفريقية وصنع السلام وتنسيق الجهود القارية لمنع وحصار الإرهاب الدولي وتسوية الصراعات بكافة أشكالها[2].

الفرع الثاني: أهداف ومبادئ مجلس السلم والأمن الأفريقي

[1] – عربي بومدين، مجلس السلم والأمن الإفريقي ..التجارب والأدوار ، مجلة السياسة الدولية، المجلد 45، العدد216، أبريل 2019،ص13.

[2] – بدر حسن شافعي، تسوية الصراعات في إفريقيا (نمودج اللإيكواس)، د ط، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 2009، ص 41.

يُكلَّف مجلس السلم والأمن الإفريقي بتنفيذ جملة من الأهداف والمبادئ، باعتباره الهيئة المحورية المكلفة بتحقيق الأمن والاستقرار في القارة. وقد حدّدت المادة 3 من البروتوكول المنشئ للمجلس جملة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها ، في حين تناولت المادة 4 من نفس البروتوكول المبادئ التي يرتكز عليها عمل المجلس .

أولا- أهداف مجلس السلم والأمن الأفريقي

تتمثل أهم أهداف مجلس السلم والامن الأفريقي كما جاء في نص المادة الثالثة من بروتوكول انشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي، إذ انطوت هذه الأهداف على أهم الموضوعات ذات الصلة بالصراعات والسلم والأمن والاستقرار في القارة [1]. وذلك بربط هذه الأهداف بين تعزيز الممارسات الديمقراطية وتشجيعها والحكم الرشيد، وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، واحترام قدسية حياة الإنسان والقانون الإنساني الدولي كجزء من الجهود الرامية إلى منع الصراعات، أما الثانى، فيتمثل في ترقب ومنع النزاعات ، والعمل على إحلال وبناء السلام في أثناء نشوب النزاعات[2].تعزيز وتنفيذ الأنشطة المرتبطة ببناء السلام وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراعات، بهدف منع تجدد أعمال العنف وتهيئة بيئة مستقرة تضمن الاستدامة. كما يعمل على تنسيق وتوحيد الجهود القارية لمكافحة الإرهاب الدولي بجميع أبعاده، ووضع سياسة دفاع مشترك للاتحاد، وذلك وفقًا لما تنص عليه المادة الرابعة، الفقرة (د) من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

ويأتي ذلك في إطار تحقيق الهدف الجوهري من إنشاء مجلس السلم والأمن، والمتمثل في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة، بما يكفل حماية الأرواح والممتلكات، وضمان رفاهية الشعوب الإفريقية وبيئتها، وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق التنمية المستدامة[3].

ثانيا- مبادئ مجلس السلم والامن الافريقي

يرتكز عمل الاتحاد الإفريقي في مجال السلم والأمن على مجموعة من المبادئ والآليات الأساسية، من أبرزها:

- التسوية السلمية للنزاعات، باعتبارها السبيل الأمثل لمعالجة الخلافات دون اللجوء إلى العنف.
- الاستجابة المبكرة للأزمات، بهدف احتواء المواقف المتأزمة ومنع تطورها إلى نزاعات شاملة تهدد استقرار الدول.

---

[1] – مجدي جلال، دور مجلس السلم و الأمن الإفريقي في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقية، مجلة آفاق أفريقية، المجلد السادس، العدد20، لسنة 2006، ص09.

[2] – عربي بومدين، المرجع السابق، ص13.

[3] – محمد هيبة علي أحطيبة، دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في حل النزاعات وتسويتها في أفريقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد 27 –العدد الثالث ،2011، ص632-633.

-حق الاتحاد في التدخل في أي دولة عضو، في حال وقوع ظروف خطيرة مثل جرائم الحرب، أو الإبادة الجماعية، أو الجرائم ضد الإنسانية، حفاظًا على الأمن الإقليمي والكرامة الإنسانية.

-حق الدول الأعضاء في طلب تدخل الاتحاد الإفريقي لمساعدتها على استعادة الأمن والاستقرار داخل أراضيها[1].

المطلب الثاني: اليات مجلس السلم والامن الافريقي

نصّت المواد 11، 12، 13، و21 من بروتوكول مجلس السلم والأمن الإفريقي على مجموعة من الآليات التي تُعد جزءاً أساسياً من هيكله التنظيمي، وتشكل هذه الآليات الركائز التي يعتمد عليها المجلس في أداء مهامه، وهي كالآتي:

الفرع الاول: هيئة الحكماء

تجسيدًا لما نصّت عليه المادة 11 من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقي، تم إنشاء "هيئة الحكماء"، وهي آلية استشارية تتكون من خمسة أعضاء يُختارون من قبل رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي بالتشاور مع الدول الأعضاء، مع مراعاة التمثيل الجغرافي الإقليمي[2]. ويُعيّن هؤلاء الأعضاء من قِبل مؤتمر الاتحاد الإفريقي لولاية مدتها ثلاث سنوات، على أن يتم اختيارهم بناءً على كفاءتهم وخبرتهم ونضالهم في خدمة القضايا الإفريقية. [3]

تهدف هذه الهيئة إلى الإسهام في الوقاية من النزاعات داخل القارة، وتقديم الدعم اللازم لتعزيز جهود السلام والحفاظ عليه[4]. وتضطلع بدور استشاري لمجلس السلم والأمن، حيث تقدم توصياتها بشأن مختلف القضايا المرتبطة بالسلم والأمن، إما بمبادرة منها أو بناءً على طلب من المجلس. كما يحق لها اتخاذ إجراءات داعمة لمساعي المجلس في هذا المجال.

وقد اعتمدت الهيئة نهجًا استراتيجيًا يقوم على اختيار محور مواضيعي سنوي، يُستمد من طبيعة النزاعات الجارية في القارة، لتوجيه تدخلاتها بشكل فعّال. ومنذ إنشائها، لعبت هيئة الحكماء دورًا مهمًا في تسوية العديد من النزاعات، خاصة تلك المرتبطة بالانتخابات، وأسهمت في تعزيز السلم والاستقرار في إفريقيا[5].

---

[1] – العارية بولرباح، تصدي مجلس السلم والأمن للاتحاد الافريقي للتغيرات غير الدستورية بإفريقيا، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، جامعة زيان عشور الجلفة ، المجلد 2، العدد 2، 2009، ص148.

[2] – زرقان وليد، مجلس السلم والأمن الإفريقي ومساهمته في تسوية النزاعات الإفريقية – النزاع في دارفور نموذجا، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد13 جانفي 2020، ص128.

[3] – محمد جعبوب، المرجع السابق، ص70.

[4] – حمداني أمينة ، جهود مجلس السلم والأمن الإفريقي في مواجهة النزاعات المسلحة الداخلية الإفريقية، مجلة السياسة العالمية، المجلد6، العدد 02، السنة 2022، ص369 .

[5] – محمد بركة، آليات الاتحاد الإفريقي لحفظ السلم الأمن بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة، قراءات سياسية، السنة الخامسة عشرة، العدد 40 ، 2019،ص52.

الفرع الثاني: نظام الانذار المبكر

يعد نظام الإنذار المبكر أحد الأدوات الأساسية في جهود الاتحاد الإفريقي الرامية إلى الوقاية من النزاعات، خاصة تلك المرتبطة بالانتخابات أو بالتوترات السياسية داخل الدول الأعضاء. إذ يُمكن هذا النظام الاتحاد من التدخل السريع لاحتواء الأزمات السياسية من خلال تفعيل الدبلوماسية الوقائية قبل تفاقم الأوضاع[1].

ويعتمد هذا النظام على "غرفة الأوضاع"، وهي مركز متخصص يتبع للإدارة المكلفة بإدارة النزاعات داخل الاتحاد الإفريقي، وتُعنى هذه الغرفة برصد وتحليل البيانات المرتبطة بمؤشرات الإنذار المبكر، باستخدام أدوات قياس دقيقة، كما ورد في المادة 12 من بروتوكول مجلس السلم والأمن.

وترتبط الغرفة بشكل مباشر بوحدات الرصد والمراقبة التابعة للآليات الإقليمية، عبر وسائل اتصال فعالة، حيث تقوم هذه الوحدات بجمع المعلومات من مختلف المناطق، ومعالجتها على المستوى المحلي، ثم نقلها إلى "غرفة الأوضاع" لتحليلها واتخاذ ما يلزم بشأنها.

ويستخدم رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي المعلومات الصادرة عن هذا النظام لتقديم توصيات فورية لمجلس السلم والأمن حول النزاعات المحتملة والتهديدات التي قد تُعرّض السلم والأمن في القارة للخطر، كما يُوظفها في أداء المهام المنوطة به بموجب البروتوكول، لضمان استجابة فعّالة وسريعة للتحديات الطارئة[2].

الفرع الثالث: القوة الافريقية الجاهزة

بموجب المادة 13 من البروتوكول المعني، أُوكلت إلى مجلس السلم والأمن الإفريقي مهام تتعلق بنشر بعثات لدعم السلام والتدخل عند الضرورة، استنادًا إلى المادتين (4/ح) و(4/ي) من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي. ومن بين أبرز هذه المهام، إنشاء "القوة الإفريقية الجاهزة"، وهي قوة متعددة الاختصاصات تضم وحدات عسكرية ومدنية من دول الاتحاد المختلفة، جاهزة للتدخل السريع متى طُلب منها ذلك.

تتمثل مهام هذه القوة في دعم عمليات حفظ السلام، والمساعدة في نزع سلاح المقاتلين، وتسريحهم، ثم العمل على إدماجهم مجددًا، خصوصًا خلال فترات ما بعد النزاع. كما تلعب دورًا أساسيًا في تسهيل وصول المساعدات الإنسانية. وتُكلّف أيضًا بمراقبة الأوضاع الميدانية ضمن بعثات حفظ السلام، والتدخل

---

[1] – ألفريد نهيما، قضايا السلم المنشود في لإفريقيا (التحولات والديمقراطية والسياسات العامة)، ط 1،مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة،2005،ص 188-189.

[2] – وافي أحمد، مجلس السلم والأمن الافريقي– انجازات، أفاق، إصلاحات، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 39، العدد02، 2025، ص408.

في الحالات الحرجة داخل الدول الأعضاء، سواء بطلب مباشر منها أو عندما تفرض الضرورة استعادة الأمن والاستقرار[1].

وتعمل هذه الآلية من خلال خمس فرق عمل (أو ألوية)، تمثل الأقاليم الإفريقية الخمسة، لضمان تغطية فعالة لمناطق النزاع في القارة[2]. وتتكون هذه القوة من حوالي 15 ألف عنصر عسكري ومدني موزعين في بلدانهم، على أهبة الاستعداد للانتشار عند الحاجة[3]. ويتولى قيادة هذه القوة لجنة أركان الحرب التي يرأسها وزراء دفاع الدول الأعضاء. وقد دخلت هذه المنظومة حيز التنفيذ فعليًا منذ عام 2010، بعد الانتهاء من ترتيبات التشكيل والتنظيم[4]..

الفرع الرابع: صندوق السلام

تشير المادة (21) من البروتوكول المُنشئ لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي إلى أن مسألة التمويل تُعد عنصرًا جوهريًا وحاسمًا في فعالية عمل المجلس، إذ أن اعتماد المجلس على مصادر تمويل خارجية مثل الأمم المتحدة، والقطاع الخاص، وجهات أخرى من خارج الاتحاد الإفريقي، قد يُهدد بدرجة كبيرة استقلاليته ويُقيد من حريته في اتخاذ القرارات وممارسة مهامه بالشكل المطلوب [5].

وفي إطار السعي لمعالجة إشكالية التمويل وضمان استقلالية مجلس السلم والأمن، تم إنشاء "صندوق السلم" بهدف توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مهام دعم السلم والأمن، وكذا مختلف الأنشطة المرتبطة بهما. ويعتمد هذا الصندوق على مصادر تمويل متنوعة، تشمل:

-مساهمات الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي.

-تبرعات من داخل القارة الإفريقية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والأفراد.

-مساهمات من خارج القارة، شريطة ألا تتعارض مع مبادئ وأهداف الاتحاد الإفريقي.

وبذلك، يتكوّن صندوق السلم من مجموعة من الاعتمادات المالية المدرجة ضمن ميزانية الاتحاد الإفريقي، إلى جانب المساهمات الطوعية، سواء من داخل القارة أو من شركاء خارجيين[6].

---

[1] – وافي محمد، المرجع السابق، ص408.

[2] – زرقان وليد، المرجع السابق، ص128.

[3] – محمد هيبة علي أحطيبة، المرجع السابق، ص636.

[4] – زرقان وليد، المرجع السابق، ص128.

[5] – محمود أبو العنين، مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الإفريقي ودوره في الوقاية من النزاعات الافريقية الاتحاد الافريقي واقع وأفاق ، مجلة العلوم القانونية، ، العدد11، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2007، ص22.

[6] – سغاويل شوقي، الاتحاد الافريقي بديل لمنظمة الوحدة الافريقية تطورات وأهداف ، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة منتوري، قسنطينة، 2013، ص97.

المبحث الثاني: جهود مجلس السلم والامن الافريقي في حل النزاع وتسويته في مالي

شكّلت أزمة مالي واحدة من أعقد الأزمات السياسية والأمنية التي عرفتها القارة الإفريقية في السنوات الأخيرة، نظراً لتشابك عناصرها بين النزاع المسلح، وتصاعد النشاط الإرهابي، والانقسامات الداخلية العميقة. وقد أفرز هذا الوضع حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، ألقت بظلالها ليس فقط على مالي، بل على منطقة الساحل الإفريقي ككل.

وعليه يتناول هذا المبحث دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في معالجة أزمة مالي من خلال دراسة النهج التوافقي والدبلوماسي الذي يتبناه في المطلب الأول، ودوره في ممارسة الضغوط السياسية في المطلب الثاني، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ اتفاق المصالحة بين الأطراف المالية، وذلك في إطار الجهود الإفريقية الرامية إلى تحقيق السلام والأمن في المنطقة في المطلب الثالث.

المطلب الأول: النهج التوافقي والدبلوماسي لمجلس السلم والأمن الإفريقي في معالجة أزمة مالي

اضطلع مجلس السلم والأمن الإفريقي بدور محوري في التعامل مع الأزمات السياسية والأمنية في القارة، وقد برز هذا الدور بوضوح خلال أزمة مالي التي اندلعت في الفترة من يناير إلى ابريل 2012[1]، إثر انتفاضة الطوارق الرابعة في تاريخها بعد الاستعمار، وسيطر الإسلاميون على جميع المدن الشمالية، حيث أصدرت بعثة الايكوس الاولى لتقصي الحقائق في الفترة 16الى 18 مارس 2012 بيانا أدانت فيه الاعمال الوحشية التي ارتكبها المتمردون في شمال مالي، ودعت الجبهة الوطنية لتحرير الازواد (MALA) إلى الوقف الفوري وغير المشروط للعمل المسلح ، والتخلي عن جميع الاراضي المحتلة في الشمال لصالح السلطة المركزية، مع إطلاق عمليات وساطة بين نظام أمادو توري والمتمردين من أجل حل الازمة سلميا[2]، وصاحب ذلك انقلاب عسكري قاده بعض أفراد الجيش ضد الرئيس "أمادو تومانى توري"[3]. وأصبحت السمة السائدة للوضع في باماكو هي الصراع على السلطة في ظل سيطرة العسكر عليها[4].

استجابة لذلك، تبنى مجلس السلم والأمن الإفريقي عدة إجراءات دبلوماسية تهدف إلى تثبيت السلم الأهلي، تضمنت الدعوة إلى وقف الأعمال العدائية، والتأكيد على ضرورة العودة إلى الشرعية الدستورية،

---

[1] – حمدي عبد الرحمن ، اقترابات خطرة: انقلاب مالي وتداعياته الإقليمية على الساحل الإفريقي، 26سبتمبر،2020، الموقع الالكتروني/https://futureuae.com/arAE/Mainpage/Item/5771

[2] – طوبال سامية، دور الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات حالة مجلس السلم والأمن الإفريقي ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، قسم الدراسات الاقليمية، 2021–2022، ص206.

[3] – موسى عرفة محمود عمرو، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في مقاومة الأزمة الإرهابية في دولة مالي، مجلة الدراسات الإستراتيجية، جامعة بني سويف، ، 2023،ص210.

[4] – محمد طبال، النزاع في مالي : من النزاع بين المكونات الاثنية والحكومة المركزية الى الانقلاب الأمني، مجلة السياسة العالمية، المجلد 06، العدد02، السنة 2022،ص449.

فضلاً عن دعمه لجهود الوساطة التي بادرت بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) [1].. وقد تمحورت هذه الوساطة حول تشكيل "حكومة وحدة وطنية توافقية" بقيادة الرئيس "إبراهيم بوبكر كيتا"، إلا أن المعارضة تمسكت بمطلب استقالته، معتبرة أن الحكومة فقدت شرعيتها نتيجة ممارسات انتخابية مشوهة شابها التزوير والتلاعب بإرادة الناخبين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية[2]..

ورغم أن وساطة قادة الإيكواس شكّلت خطوة إيجابية في اتجاه التقريب بين الأطراف، إلا أنها لم ترتقِ إلى مستوى الاستجابة الكافية لمطالب الشارع، في ظل تجاهل بعض الوسطاء لحجم الغضب الشعبي وسوء أداء الحكومة. وفي هذا السياق، أحال مجلس السلم والأمن الإفريقي الوضع في مالي إلى مجلس الأمن الدولي، بهدف إضفاء الشرعية الدولية على التدخلات الرامية إلى استعادة الأمن والاستقرار، بما في ذلك الموافقة على نشر قوة إقليمية تابعة للإيكواس وتقديم الدعم اللازم لها[3]..

وفي 5 يوليو 2012، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 2056 (2012)،والقرار رقم 2071 لسنة 2012، واللذان يتضمنان إرسال قوة افريقية تتشكل من 3000 جندي تحت لواء الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وبدعم من الدول الغربية[4]. معتبراً أن الأوضاع في مالي تشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين، معلناً تأييده الكامل لمساعي الإيكواس والاتحاد الإفريقي، وحاثاً إياهما على تنسيق الجهود مع السلطات الانتقالية المالية لإعادة بناء النظام الدستوري. كما حرص المجلس على التنسيق مع دول الجوار والمنظمات الدولية، وطالب رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي بتقديم تقارير دورية عن تطورات الوضع، في إشارة إلى سعيه للحفاظ على التوافق الإقليمي والدولي بشأن الأزمة[5]..

ورغم افتقار المجلس إلى أدوات تنفيذية فعالة، إلا أن مقاربته التوافقية تميزت بالتركيز على الدبلوماسية الوقائية، والدعم السياسي والتنسيقي للمؤسسات الإقليمية، مع تكرار محاولات الوساطة والتفاوض بين الأطراف المتنازعة، بما في ذلك الحكومة المالية والحركات الطوارقية في الشمال[6].

---

[1] –Peace and Security Council , AU, Communique on the situation in Mali, 314th meeting held at the Ministerial level in Bamako, Mali, on 20 March 2012, p.1-2.

[2] – حمدي عبدالرحمن ، المرجع السابق.

[3] – المبروك علي ودان، مجلة الدراسات الافريقية، مجلد 45، عدد04، ج01، أكتوبر 2023، ص537.

[4] – غضبان مبروك، التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الحادي عشر، جوان 2014، ص67.

[5] – القرار 2056 (2012) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6798، المعقودة في 03 تموز/ يوليه2012ن وثيقة رقم S/RES/2056 (2012)، مجلس الأمن ،الصادرة عن الأمم المتحدة ، في 05 جويلية 2012، ص01.

[6] – ابراهيم كونتاو، النزاع المسلح في مالي، قراءات افريقية، ع16، الشركة الوطنية للتوزيع السعودية، 2013، ص34-35.

وعلاوة على ذلك، أشار باحثون إلى أن المجلس اعتمد نهجاً متكاملاً في مواجهة الإرهاب والتطرف، بالتنسيق مع بعثات الأمم المتحدة والدول الأعضاء، وهو ما تجلى في تفويض بعثة "مينوسما" لحفظ السلام في مالي[1]. غير أن المجلس واجه تحديات جسيمة، منها محدودية الموارد، وضعف الانسجام بين الدول الأعضاء، وتدخلات بعض القوى الخارجية، ما حدّ من فاعليته وقدرته على تنفيذ قراراته باستقلالية[2].

المطلب الثاني: دور المجلس في ممارسة الضغوط السياسية والدبلوماسية

إلى جانب اعتماده على المقاربات التوافقية، لجأ مجلس السلم والأمن الإفريقي إلى استخدام مجموعة من أدوات الضغط السياسي والدبلوماسي في تعامله مع الأزمة الأمنية في مالي، سعيًا منه لدفع الأطراف المعنية نحو الانخراط في مسار التسوية السياسية واحترام الشرعية الدستورية.

ومن بين أبرز هذه الآليات، تعليق عضوية مالي في الاتحاد الإفريقي عقب الانقلاب العسكري، كإجراء رمزي وسياسي يهدف إلى إدانة أي تغيير غير دستوري للحكم[3].، والدعوة إلى إعادة الحكم المدني، ما شكل أداة ضغط معنوية وسياسية على الانقلابيين في باماكو[4].

وفي هذا السياق، أصدر المجلس بيانًا شدّد فيه على ضرورة استئناف الانتقال السياسي بقيادة مدنية، وحذّر من فرض عقوبات مستهدفة في حال تعثّر هذا المسار أو تعرّضه للتأخير المتعمد[5]."

كما عمد المجلس إلى إصدار بيانات إدانة شديدة اللهجة ضد الانقلابات والتمردات، داعيًا المجتمع الدولي إلى دعم المبادرات الإفريقية الرامية إلى احتواء الأزمة. وقد ساعدت هذه الضغوط في تهيئة الأجواء لتدخل قوة "الإيكواس" بدعم إفريقي، في خطوة رآها المجلس ضرورية لحماية الأمن الجماعي، وإن كانت قد كشفت محدودية قدرته على فرض قراراته بشكل مستقل وفعّال دون دعم إقليمي ودولي[6].

إلى جانب ذلك، مارس المجلس ضغوطًا غير مباشرة على بعض دول الجوار الإفريقي، لحثّها على عدم التدخل السلبي في النزاع أو دعم أطراف معينة، والعمل بدلًا من ذلك على لعب دور بنّاء في جهود الوساطة وضبط الحدود. كما دعا إلى تعزيز التنسيق الأمني والاستخباراتي بين الدول الإفريقية لمواجهة

---

[1] -Baz Lecaq, Georg Klute, "Tuareg Separatism in Mali", International Journal (London:Sage Publication, Vol. 68, No. 3, September 2013), pp. 429-432.

[2] – موسى عرفة محمود عمرو، المرجع السابق، ص177.

[3] –Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la situation en République du Mali, 1001 ème réuniontenue Addis Abéba, le 1 juin 2021,Pp.1-3.

[4] – باسم رزق عدلي مرزوق، الاتحاد الافريقي ومواجهة بعض الأزمات السياسية، الافريقية دراسة للأسس والأداء، مجلة مدارات سياسية، عدد ديسمبر 2017، ص56.

[5] – الاتحاد الأفريقي يعلق عضوية مالي بعد الانقلاب العسكري ويهدد بفرض عقوبات، 2/6/2021، https://www.aljazeera.net/politics/2021/6/2/

[6] -Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la situation en République du Mali, 316 ème, réuniontenue Addis Abéba, le 3 avril 2012,P.3

تهريب الأسلحة وتسرب العناصر الإرهابية، بما يشكّل أداة ضغط إضافية لتعزيز الالتزام الجماعي بالأمن الإقليمي.

ومع ذلك، اصطدمت هذه الجهود بجملة من العوائق، أبرزها تضارب مصالح الدول الأعضاء، وضعف التنسيق الداخلي، إلى جانب التأثير الكبير للفاعلين الدوليين. فقد جاء تدخل مجلس الأمن الدولي عبر القرار 2085 الصادر في 20 ديسمبر 2012 [1]. ليسمح بتدخل فرنسي مباشر في مالي بطلب من الرئيس المؤقت "ديونكوندا تراوري"، لتبدأ عملية "سرفال" (Serval) العسكرية في 11 جانفي 2013[2]. وقد شنّت القوات الفرنسية ضربات جوية وهجمات برية استعادت من خلالها مدنًا استراتيجية مثل غاو، كيدال، وتومبوكتو، [3]وهو ما أدى إلى تقليص هامش التحرك الإفريقي، وأضعف من قدرة المجلس على لعب دور مركزي ومستقل في إدارة الأزمة[4].

وعليه، يتضح من خلال هذه التجربة أن مجلس السلم والأمن الإفريقي، ورغم لجوئه إلى جملة من أدوات الضغط، ظل يتحرك في **إطار** رد الفعل بدل الفعل الاستباقي، ما يسلّط الضوء على الحاجة الملحة لتعزيز قدراته السياسية والتنظيمية والقانونية، حتى يتمكن من مواجهة التحديات المستقبلية في إدارة النزاعات الإفريقية بكفاءة واستقلالية أكبر.

المطلب الثالث: متابعة المجلس تنفيذ اتفاق المصالحة بين الأطراف المالية

لعب مجلس السلم والأمن الإفريقي دورًا محوريًا في دعم ومتابعة اتفاق المصالحة الوطنية في مالي، الذي وُقّع بالأحرف الأولى في عام 2015 تحت رعاية الجزائر، والذي سعى إلى إنهاء الأزمة السياسية والنزاع المسلح بين الحكومة المالية والحركات الأزوادية[5]. وقد تمثل هذا الدور في متابعة تنفيذ الالتزامات

---

[1] – القرار رقم 2085 (2012) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 6898، المعقودة في 20 كانون الاول/ ديسمبر 2012، وثيقة رقم 2012) S/RES/2085 ، مؤرخة في 20ديسمبر 2012. الصادرة عن مجلس الامن ، الأمم المتحدة.

[2] – مشري حنان ، ويكن فازية ، جدلية التدخل الفرنسي في مالي بين تحقيق الامن الانساني وتهديده ، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 6,العدد 1، 2022، ص230.

[3] – محمد طبال، المرجع السابق، ص451.

[4] طوبال سامية، المرجع السابق، ص 210.

[5] – بعد ثماني جولات من المفاوضات، تم التوصل إلى اتفاق من أجل السلم والمصالحة في مالي بتاريخ 1 مارس 2025، وذلك تحت إشراف الجزائر، التي نجحت في تعبئة دعم منظمات الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الإفريقي، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، ومنظمة التعاون الإسلامي، بالإضافة إلى دول بوركينا فاسو، موريتانيا، النيجر وتشاد. وقد تمكنت الجزائر من جمع الحكومة المالية في باماكو مع الحركة التي تمثل المجموعات المتمردة في شمال مالي، والتي أبدت استعدادها للانخراط في الاتفاق. ومن المقرر أن يتم التوقيع بالأحرف الأولى على الصيغة النهائية لوثيقة الاتفاق في 15 جوان 2025.أنظر: عبد الله راقدي، مسألة استقلال طوارق مالي وتداعياته على أمن الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، العدد31، ديسمبر 2014،ص233.

المنصوص عليها في الاتفاق، والعمل على ضمان التزام كافة الأطراف، من خلال آليات رقابة وتنسيق سياسية وأمنية، مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA) [1]

كما حرص المجلس على دعم جهود الوساطة السياسية عبر بعث رسائل دورية للطرفين، يحث فيها على دعم محادثات الجزائر للسلام وضرورة احترام وقف إطلاق النار، واستكمال المسار السياسي، لا سيما في الفترات التي شهد فيها الاتفاق تعثرًا أو خروقات من قبل بعض الفصائل المسلحة. وقد ساهمت مواقف المجلس في إضفاء نوع من الشرعية القارية على الاتفاق، وعززت من فرص استمراره رغم التحديات الأمنية والتداخلات الخارجية[2] .

كما ساهم مجلس السلم والأمن الإفريقي في العديد من الاجتماعات التنسيقية التي جمعته بكل من الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، ومنظمة الإيكواس، لمتابعة سير تنفيذ اتفاق المصالحة، لا سيما ما يتعلق بعملية نزع السلاح غير المشروط من أيدي كافة الجماعات المسلحة. وفي هذا السياق، دَعَا رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، بالتعاون مع مفوض منظمة الإيكواس، إلى الاستمرار في دعم مالي بالتنسيق مع الأمين العام للأمم المتحدة، **عبر** مجموعة الدعم والمتابعة .كما طُلب منهما، بالتشاور مع السلطات المالية، تقديم تقارير دورية حول التقدم المحرز في تسوية الأزمة، في إطار حرص الاتحاد الإفريقي على ضمان التزام جميع الأطراف ببنود الاتفاق وتحقيق السلام المستدام في البلاد[3].

ومع أن المجلس لم يملك آليات تنفيذية مباشرة لإجبار الأطراف على الالتزام الكامل ببنود الاتفاق، إلا أن تدخله كان له دور ضغط دبلوماسي مهم، خاصة حين أعلن عن مخاوفه من تراجع المسار السياسي، مطالبًا بتسريع تنفيذ الالتزامات الأمنية والتنموية المنصوص عليها في الاتفاق، ومهددًا باتخاذ خطوات ضد الجهات المعرقلة[4].

في المجمل، فإن مساهمة مجلس السلم والأمن الإفريقي في متابعة اتفاق المصالحة في مالي تمثلت في كونه ضامنًا معنويًا وسياسيًا للتسوية، وحاملًا لصوت القارة الإفريقية في وجه التدخلات الدولية، مع تأكيده المستمر على أن الحلول الإفريقية يجب أن تنبع من الداخل القاري، وأن المصالحة لا يمكن أن تنجح دون التزام شامل من كل الأطراف الوطنية والدولية.

---

[1] – موسى عرفة محمود عمرو، المرجع السابق،ص223.

[2] – المبروك علي ودان، المرجع السابق،ص546.

[3] – المرجع نفسه، ص541– 542

[4] –Peace and Security Council, AU, Communiqu on the Situation in the Sahel and Guinea,1116 th meeting held in, Addis Ababa, on 31 october 2022, p1-4

خاتمة:

أظهرت التجربة المالية حجم التحديات التي تواجه مجلس السلم والأمن الإفريقي في سعيه لحل النزاعات المسلحة وتسويتها في القارة الإفريقية، خصوصًا في السياقات المعقدة التي تتقاطع فيها العوامل الداخلية مع التوازنات الإقليمية والدولية. فرغم اعتماد المجلس على نهج توافقي ودبلوماسي متكامل، إلا أن تعقيد الأزمة المالية وتعدد أطرافها، بالإضافة إلى تدخل القوى الدولية، أضعف من قدرته على قيادة الحلول بشكل مستقل وفعّال.

لقد تمكّن المجلس من أداء دور محوري في مراحل عدة من الأزمة، بدءًا من الدعوة إلى التهدئة ووقف الأعمال العدائية، مرورًا بدعم جهود الوساطة والمصالحة السياسية، ووصولًا إلى متابعة تنفيذ اتفاق الجزائر. غير أن محدودية إمكانياته التنفيذية، وتباين مواقف الدول الأعضاء، والتدخل الخارجي في الشأن المالي، شكلت عوائق أمام فاعليته الكاملة.

أبرز النتائج:

1. اعتمد مجلس السلم والأمن الإفريقي نهجًا دبلوماسيًا قائمًا على التوافق والوساطة، ساعد في التخفيف من حدة الأزمة، لكنه لم يكن كافيًا لحسمها.
2. لجأ المجلس إلى أدوات الضغط السياسي والرمزي مثل تعليق العضوية والتنديد العلني، ما مثّل رسائل قوية، لكنها ظلت محدودة التأثير العملي في ظل ضعف أدوات التنفيذ.
3. لعب المجلس دورًا مهمًا في دعم تنفيذ اتفاق الجزائر، لكنه واجه صعوبات حقيقية في ضمان الالتزام الكامل ببنوده، خاصة في الفترات التي شهدت فيها العملية السياسية تعثرًا.
4. كشفت التجربة المالية أن فاعلية المجلس مرتبطة بالتنسيق مع شركاء دوليين وإقليميين مثل الإيكواس، الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي.
5. تأثر استقلال المجلس سلبًا بالتدخلات الأجنبية المباشرة، خصوصًا التدخل الفرنسي في بداية 2013، والذي حدّ من هامش حركته وأضعف صورته كفاعل إفريقي مستقل.

التوصيات:

1. تعزيز البنية التنظيمية والمالية لمجلس السلم والأمن الإفريقي، بما يضمن له أدوات تنفيذ أكثر فاعلية وقدرة أكبر على التحرك الميداني دون الاعتماد المفرط على الأطراف الدولية.
2. ضرورة بناء آلية إفريقية للإنذار المبكر والتدخل السريع تعمل بتنسيق مباشر مع المجلس، تسمح له بالتدخل قبل تفاقم النزاعات.
3. إعادة النظر في آليات الوساطة داخل الاتحاد الإفريقي لضمان حيادها واستجابتها الفعلية لمطالب الشعوب، وليس فقط للحكومات.
4. العمل على تقليص تبعية القرارات الإفريقية للتأثيرات الدولية، وذلك عبر دعم التمويل الذاتي للمشاريع الأمنية والسلمية داخل القارة.

5. التركيز على المقاربة الشاملة التي تربط بين الأمن، التنمية، والمصالحة المجتمعية، لضمان استدامة السلم وليس فقط وقف إطلاق النار.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا-الكتب:

1- ألفريد نهيما، قضايا السلم المنشود في لإفريقيا (التحولات والديمقراطية والسياسات العامة)، ط 1،مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة،2005.

2- بدر حسن شافعي، تسوية الصراعات في إفريقيا (نمودج اللإيكواس)، د ط، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 2009.

ثانيا-المجلات:

1- ابراهيم كونتاو، النزاع المسلح في مالي، قراءات إفريقية، ع16، الشركة الوطنية للتوزيع السعودية، 2013.

2- باسم رزق عدلي مرزوق، الاتحاد الإفريقي ومواجهة بعض الأزمات السياسية الإفريقية: دراسة للأسس والأداء، مجلة مدارات سياسية، عدد ديسمبر 2017.

3- حمداني أمينة، جهود مجلس السلم والأمن الإفريقي في مواجهة النزاعات المسلحة الداخلية الإفريقية، مجلة السياسة العالمية، المجلد 6، العدد 02، السنة 2022.

4- زرقان وليد، مجلس السلم والأمن الإفريقي ومساهمته في تسوية النزاعات الإفريقية – النزاع في دارفور نموذجا، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 13، جانفي 2020.

5- سلامة الصادق فرابي، جهود الدبلوماسية الجزائرية في التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة في مالي (2014-2022)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 16، العدد 02، 2024.

6-عبد الله راقدي، مسألة استقلال طوارق مالي وتداعياته على أمن الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، العدد 31، ديسمبر 2014.

7- عبد المنعم جماطي، إجراءات التصدي للانقلابات في وثائق الاتحاد الإفريقي، مجلة صوت القانون، المجلد الثامن، العدد خاص، 2022.

8- عربي بومدين، مجلس السلم والأمن الإفريقي ..التجارب والأدوار، مجلة السياسة الدولية، المجلد 45، العدد 216، أبريل 2019.

9- العارية بولرباح، تصدي مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي للتغيرات غير الدستورية بإفريقيا، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 2، العدد 2، 2009.

10-غضبان مبروك، التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 11، جوان 2014.

11-مجدي جلال، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا، مجلة آفاق أفريقية، المجلد السادس، العدد 20، 2006.

12- محمد جعبوب، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاعات الإفريقية: محاولة تقييم، مجلة مدارات سياسية، عدد ديسمبر 2017.

13- محمد طبال، النزاع في مالي: من النزاع بين المكونات الإثنية والحكومة المركزية إلى الانقلاب الأمني، مجلة السياسة العالمية، المجلد 6، العدد 02، 2022.

14-محمد بركة، آليات الاتحاد الإفريقي لحفظ السلم والأمن بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة، قراءات سياسية، السنة الخامسة عشرة، العدد 40، 2019.

15-محمد هيبة علي أحطيبة، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في إفريقيا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 3، 2011.

16-مشري حنان، ويكن فازية، جدلية التدخل الفرنسي في مالي بين تحقيق الأمن الإنساني وتهديده، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 1، 2022.

17-موسى عرفة محمود عمرو، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في مقاومة الأزمة الإرهابية في دولة مالي، مجلة الدراسات الإستراتيجية، جامعة بني سويف، 2023.

18-المبروك علي ودان، مجلة الدراسات الإفريقية، المجلد 45، العدد 04، ج01، أكتوبر 2023.

19-وافي أحمد، مجلس السلم والأمن الإفريقي - إنجازات، آفاق، إصلاحات، حوليات جامعة الجزائر1، المجلد 39، العدد 02، 2025.

ثالثا- الرسائل الجامعية:

1- سغاويل شوقي، الاتحاد الافريقي بديل لمنظمة الوحدة الافريقية تطورات وأهداف ، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة منتوري، قسنطينة، 2013.

2- طوبال سامية، دور الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات حالة مجلس السلم والأمن الإفريقي ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، قسم الدراسات الاقليمية، 2021-2022.

رابعا- الوثائق الدولية

1- القرار 2056 (2012) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6798، المعقودة في 03 تموز/ يوليه2012، وثيقة رقم 2012) S/RES/2056، مجلس الأمن ،الصادرة عن الأمم المتحدة ، في 05 جويلية 2012، ص01.

2-القرار رقم 2085 (2012) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 6898، المعقودة في 20 كانون الاول/ ديسمبر 2012، وثيقة رقم 2012) S/RES/2085 ، مؤرخة في 20ديسمبر 2012. الصادرة عن مجلس الامن ، الأمم المتحدة.

خامسا- المواقع الالكترونية:

1- الاتحاد الأفريقي يعلق عضوية مالي بعد الانقلاب العسكري ويهدد بفرض عقوبات، 2/6/2021، /https://www.aljazeera.net/politics/2021/6/2

2- حمدي عبد الرحمن، اقترابات خطرة: انقلاب مالي وتداعياته الإقليمية على الساحل الإفريقي، 26 سبتمبر،2020، الموقع الالكتروني/https://futureuae.com/arAE/Mainpage/Item/5771

سادسا- المراجع باللغة الاجنبية:

1-Peace and Security Council , AU, Communique on the situation in Mali, 314th meeting held at the Ministerial level in Bamako, Mali, on 20 March 2012.

2-Peace and Security Council, AU, Communiqu on the Situation in the Sahel and Guinea,1116 th meeting held in, Addis Ababa, on 31 october 2022.

3-Baz Lecaq, Georg Klute, "Tuareg Separatism in Mali", International Journal (London:Sage Publication, Vol. 68, No. 3, September 2013.

4 -Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la situation en République du Mali, 1001 ème réuniontenue Addis Abéba, le 1 juin 2021.

5-Conseil de paix et de sécurité, UA, Communiqué sur la situation en République du Mali, 316 ème, réuniontenue Addis Abéba, le 3 avril 2012.